الجموع في بردة المديح لكَعْب بن زهير ـ دراسة نحوية صرفية دلالية

"The masses in burdah praise to Ka'b bin Zuhir- grammatical study of morphological semantic "

إعداد الدكتور/ إبراهيم أحمد سلّام الشيخ عيد
البريد الإلكتروني: alsheikhed@hotmail.com
جامعة الأقصى – غزة- فلسطين
كلية الآداب والعلوم الإنسانية ـ قسم اللغة العربية

ملخص:
يتناول هذا البحث الموسوم بـ "الجموع في بردة المديح لكَعْب بن زهير- دراسة نحوية صرفية دلالية" بالدراسة والتحليل أنواعَ الجموع المختلفة في اللغة العربية؛ حيث ذكر علماء النحو والصرف أن جمعَي السلامة: (المذكر، والمؤنث)، هما من جموع القلّة، أما جموع التكسير ففيها أربعة أوزانٍ تدلُّ على القلة هي: (أفعُل، وأفعال، وأفعِلَة، وفِعَلَة)، وأوزان أخرى تدل على الكثرة، وهي كثيرة، وذكروا اسم الجنس الجمعي والإفرادي وعلاقة هذه الجموع بالمعنى، وتأثيرها في بردة كعب.
الكلمات المفتاحية: **الجمع- القلة- الكثرة- الإفرادي ـ السالم- التكسير.**

Abstract:

This research is marked by "the masses in burdah praise to Ka'b bin Zuhir- grammatical study of morphological semantic" by studying and analysis of the different types of crowds in the Arabic language; grammar scientists mentioned that collective of Al-Salama (masculine, feminine) are few masses, while cracker masses consist of four awzan indicate to fewness which (Afal-Afaal-Afela-Fela), other awzan indicate to multitude, they said the name of collective and differentiated gender, the relationship of these masses with meaning and the effecting of Ka'b burdah.

Key words: masses- fewness - multitude - Differentiated – Salem - cracker.

سبب اختيار البحث:
الرغبة في الوقوف على ما بين الجموع من اتفاق واختلاف، ودلالة كل صيغة من صيغ الجمع، ومدى براعة الشاعر في توظيف هذه الجموع في خدمة فكرته، وبيان موضوعات النحو والصرف التي تناولتها، والرغبة في خدمة اللغة العربية، وهذا ما شدَّني للكتابة فيه.
منهج البحث: اعتمد الباحثُ المنهجَ الوصفيَّ الذي يدرس الظواهرَ اللُّغوية ثم يعلِّلها ويحلِّلها في الموضوعات النحوية الصرفية لدراسة الجموع المتنوعة.
الدراسات السابقة: تضمّنت شروحًا وتعليقاتٍ على قصيدة البردة لكعب بن زهير، ولكنَّ هذه الدراسة – على حدِّ علم الباحث- أن أحدًا لم يكتب في الجموع في بردة كعب بن زهير من قبل.
أهمية البحث: تكمن أهمية البحث في كونه يتناول موضوعات النحو والصرف المتعددة، والأوزان النحوية والصرفية في بردة المديح لكعب بن زهير.

خطوات البحث: قسم الباحث بحثه إلى مقدمة تتحدث عن الجموع بأنواعها المختلفة، ومبحثين: وخاتمة، وقائمة المصادر والمراجع التي اعتمد عليها الباحث في جمع مادة بحثه العلمية.
المبحث الأول– الجانب النظري: الجمع لغةً واصطلاحًا، وأنواعه، وآراء العلماء فيه، ويتناول النقاط الآتية: (1) تعريف الجمع لغةً واصطلاحًا. (2) الجمع السالم بنوعيه: المذكر والمؤنث. (3) اسم الجمع. (4) جمع التكسير بنوعيه: القلة والكثرة. (5) اسم الجنس الجمعي والإفرادي.(6) الفائدة من الجمع.
المبحث الثاني- الجانب التطبيقي: قام الباحث بذكر الجموع في أبيات بردة كعب من خلال استقراء كل صورة من صور الجموع، وهي تتناول موضوعات نحوية صرفية، وخاتمة، وقائمة المصادر والمراجع التي اعتمدت عليها في جمع مادة البحث العلمية.
المقدمة: ذكر علماء النحو والصرف في لغتنا العربية، الجموع، وقسَّموها إلى جموع قلة، وكثرة، وحددوا القلة من ثلاثة إلى عشرة، أما الكثرة فقد حددوها من أحد عشر إلى ما لا نهاية، هذا عند جمهورهم، أما عند بعضهم؛ فإن جموع الكثرة من ثلاثة إلى ما لا نهاية، وبعدها ذكر الباحث المقصود بجمع القلة والكثرة، وكذلك ذكر استعمال الجموع دالّة على حقيقة استعمالها في القلة والكثرة، واستعمال جموع الكثرة في موضع يدلُّ على القلة، وحاول أن يُبيِّن العلة التعبيرية لهذا الاستعمال، وتحدثوا عن الجمع السالم بنوعيه: (المذكر، والمؤنث)، واسم الجنس الجمعي والإفرادي، واسم الجمع وأوزانها المختلفة.
الجموع في العربية على نوعين: جمع سالم، وجمع تكسير، وجمع التكسير له أوزان كثيرة تبلغ سبعة وعشرين وزناً، وقد يكون للاسم الواحد عدة جموع، نحو: ساجد، سُجَّد، ساجدين؟ فما تفسير ذلك، وهل تختلف معاني الجموع باختلاف الأوزان؟(1).
وبعض النحاة لم يفسروا هذا الأمر تفسيرًا كاملًا، ورأَوا أنه يعود إلى اختلاف اللغات، وإلى دلالة الجمع على القلة أو الكثرة، أو لاختلاف المعاني للفظة المشتركة بين معنَيَيْن.
ويرى د.فاضل السامرائي أن هناك اختلافًا بين هذه الأوزان في المعنى فالكُتّاب ليس بمعنى الكتبة تمامًا، وأن أهم أسباب اختلاف أوزان الجموع يرجع إلى: 1- اختلاف لغات العرب فتميم قد تخفف (فُعُلًا)، فتقول: في جمع حمار حُمْر لا حُمُر، وقد جعل بعض النحاة هذا السبب الأول بل الوحيد.
والذي يؤكد اختلاف الدلالة ما جاء في القرآن الكريم من استعمال الحمير جمع حمار للأهلية منها قوله تعالى: **(وَالْخَيْلَ وَالْبِغَالَ وَالْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا)**(2)، أما الوحشية فـ(حُمُر)، وقوله تعالى: **(كَأَنَّهُمْ حُمُرٌ مُّسْتَنفِرَةٌ* فَرَّتْ مِن قَسْورَةٍ)**(3).
2- الضرورة فقد يضطّر العربي إلى استخدام جمع بدلًا من آخر لإقامة الوزن.
3- اختلاف المعنى، وهذا في المشترك اللفظي، نحو: جمع (ربيع): الكلأ، أَرْبِعة، ويجمع ربيع الجدول على (أَرْبعاء)، ويجمع خال الرجل على أخوال، والخال في الجسد على خيلان.
4- القلة والكثرة، وجموع القلة اشْتُهر منها أربعة: أَفْعَل، أفعال، أَفْعِلة، فِعْلة، كما أن الجمع السالم يفيد القلة، وقد يستغنى بجمع عن جمع فيستعمل القلة للكثرة والعكس(4).
المبحث الأول– الجانب النظري: تعريف الجمع وأنواعها، وآراء العلماء فيها:
(1) تعريف الجمع: (أ) لغةً: الضم؛ أي: ضم شيءٍ إلى شيءٍ، حتى إن بعض اللُّغويين جعل أقلَّ الجمع الاثنين وليس الثلاثة، في حين يرى النحاة أنَّ أقل الجمع ثلاثة، وما ذهبوا إليه هو من باب المجاز؛ لأن الاثنين هو ضم واحد إلى واحد ولولا هذا الضم لم يكونا اثنين، قال تعالى: **(إِنْ تَتُوبَا إِلَى اللهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا وَإِن تَظَاهَرَا عَلَيْهِ فَإِنَّ اللهَ هُوَ مَولَاهُ وَجِبْرِيلُ وَصَالِحُ الْمُؤْمِنِينَ والمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ)**(5)، فقد جمع القلوب وهما اثنان، وهذا كله يُخرِّجه العلماء على أنه مجاز، وفي كتاب الله تعالى إطلاق عبارة الجمع على المثنى لقوله تعالى: **(هَذَانِ خَصْمَانِ اخْتَصَمُواْ فِي رَبِّهِمْ فَالَّذِينَ كَفَرُواْ قُطِّعَتْ لَهُمْ ثِيَابٌ مِّن نَّارٍ يُصَبُّ مِن فَوْقِ رُءُوسِهِمُ الْحَمِيمُ)**(6)، وقال تعالى: **(وَدَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ إِذْ يَحْكُمَانِ فِي الْحَرْثِ إِذْ نَفَشَتْ فِيهِ غَنَمُ الْقَوْمِ وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَاهِدِينَ)**(7)، وقال تعالى: **(وَهَلْ أَتَاكَ نَبَؤُاْ الخَصْمِ إِذْ تَسَوَّرُوا الْمِحْرَابَ*إِذْ دَخَلُوا عَلَى دَاوُدَ فَفَزِعَ مِنْهُمْ قَالُواْ لَا تَخَفْ خَصْمَانِ بَغَى بَعْضُنَا عَلَى بَعْضٍ فَاحْكُمْ بَيْنَنَا بِالحَقِّ وَلَا تُشْطِطْ وَاهْدِنَا إِلَى سَوَاءِ الصِّرَاطِ)**(8).

قال ابن منظور(ت711ه): "جمع: جمع الشيء عن تفرقه يجمعه جمعًا وجمعه وأجمعه فاجتمع. والجمع: مصدر قولك: جمعت الشيء(9).

وقال الزبيدي(ت 1205ه): "الجَمْعُ كالمَنْعِ تَأْلِيفُ المُتَفَرِّقِ، وفِي المُفْرَدَاتِ للرّاغِب، وتَبِعَهُ المُصَنِّفُ في البَصَائر: الجَمْعُ ضَمُّ الشَّيْءِ بتَقْرِيبِ بَعْضِه مِن بَعْض، يُقَالُ: جَمَعْتُه فاجْتَمَعَ"(10).

بينما يرى إبراهيم أنيس: "جَمَعَ: المُتَفَرّقَ جمعًا: ضَمَّ بعضَهُ إلى بعضٍ، واللهُ جمع القلوبَ أَلَّفها، فهو جامِعٌ وجَمُوعٌ أيضًا(11).

(ب) الجمع اصطلاحًا: ما دلَّ على أكثر من اثنين، و"ما له واحد من لفظه صالح لعطف مثليه، أو أمثاله عليه دون اختلاف معنًى"؛ لأنهم قسموا الاسم إلى مفرد، وهو ما دلَّ على واحد، وإلى مثنًى وهو ما دلّ على اثنين مطلقًا(12)، الجمع اسمٌ ناب عن ثلاثة فأكثر، بزيادة في آخره، مثل: كاتبينَ وكاتبات، أو تغيير في بنائه، مثل: رجال، وكُتُبٍ وعلماء، وهو قسمان: سالم ومُكسَرٌ.

(2) فالجمع السالم ما سلم بناء مفرده عند الجمع وإنما يُزادُ في آخره واوٌ ونونٌ، أو ياء ونونٌ، مثل: عالمون وعالمين، أو ألف وتاء، مثل: عالمات وفاضلات، وهو قسمان: جمع مذكر سالم، وجمع مؤنث سالم.

فجمع المذكر السالم: ما جُمع بزيادة واو ونون في حالة الرفع، مثل: **(قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ)**(13)، وياء ونون في حالتَي النصب والجر، مثل: أُكْرِمُ المجتهدين، وأحسن إلى العاملين(14) والسالم قسمان: جمع مذكر سالم، وجمع مؤنث سالم، فجمع المذكر السالم: ما دلَّ على اثنين فأكثر بزيادة واو ونون، أو ياء ونون كـ(الزيدون، والصالحون)، أي: سلم بناء مفرده من التغيير في الجمع(15)، أما جمع المؤنث السالم فهو ما دلَّ على اثنين فأكثر بزيادة ألف وتاء، على مفرده كـ (فاطمات وزينبات)، من دون تغييرٍ في مفرده(16)، وهو ما جُمع بألف وتاء زائدتين، مثل: هندات ومرضعات وفاضلات(17).

(3) اسم الجمع: هو ما تضمن معنى الجمع، غير أنه لا واحد له من لفظه، وإنما واحده من معناه، وذلك: كجيش (وواحده: جندي، وشعب وقبيلة وقوم ورهط ومعشر وثلة (وواحدها: رجل أو امرأة)، ونساء (وواحدها: امرأة)، وخيل (وواحدها: فَرَسٌ)، وإبل ونعمٍ (والواحدُ جَمَلٌ أو ناقةٌ)، وغنم وضان (والواحد شاة للذكر والأنثى)، ولك أن تعامله معاملة المفرد؛ باعتبار لفظه، ومعاملة الجمع، باعتبار معناه، فنقول: القومُ سارَ أو ساروا، وشعب ذكي أو أذكياء، وباعتبار أنه مفرد، يجوزُ جمعه كما يُجمعُ المفرد، مثل: أقوام وشعوب وقبائل وأرهُط وآبال"، وتجوزُ تثنيته، مثل: قومانِ وشعبانِ وقبيلتانِ ورهطانِ، وإبلانِ.

واسم الجمع: ما يدل على أكثر من اثنين، وليس له مفرد من لفظه ومعناه، وليست صيغته على وزن خاص بالتكسير، أو غالب فيه، فيدخل في اسم الجمع: ما له مفرد من معناه فقط، مثل: إبل وقوم وجماعة؛ فلهذه الكلمات وأشباهها مفرد من معناه فقط)، ويدخل في اسم الجمع ما يدل بصيغته على الواحد والأكثر من غير أن تتغير تلك الصيغة، نحو: فلك للسفينة الواحدة والأكثر(18)، ويدخل في اسم الجمع ما له مفرد من لفظه، ولكن إذا عطف على المفرد مماثلان أو أكثر كان معنى المعطوفات مخالفًا لمعنى اللفظ الدالّ على الكثرة، نحو: قريش مفرده قرشي. ويدخل في اسم الجمع ما لصيغته مفرد من لفظها ومعناها، ولكنها ليست على أوزان جموع التكسير المعروفة، كراكب وركْب، وصاحب وصحب؛ فقد قيل: إنَّ صيغة (فَعْل) ليست من صيغ جمع التكسير عند فريق من النحاة، واسم الجنس الجمعي: ما له مفرد يشاركه في لفظه ومعناه معًا، ولكن يمتاز المفرد بزيادة تاء التأنيث في آخره، أو ياء النسب، نحو: تمْر مفرده تمرة، وشجر مفرده شجرة، وعرب وعربيّ، وترك تركيّ، ويدل اسم الجنس الجمعي على ما يدل عليه جمع التكسير من الدلالة العددية. وصيغ منتهى الجموع: هي كل جمع تكسير بعد ألف تكسيره حرفان أو ثلاثة وسطها ساكن(19).

(4) اسم الجنس الجمعي والإفرادي: اسم الجنس الجمعي: ما تضمن معنى الجمع دالًّا على الجنس. وله مفردٌ مُميزٌ عنه بالتاء أو ياء النسبة: كتفاح وسفرجل وبطيخ وتمر وحنظل ومفردها: تفاحة وسفرجلة وبطيخة وتمرة وحنظلة، مثل: عرب وترك وروم ويهود، ومفردها: عربيٌّ وتركيٌّ ورومِيٌّ ويهوديٌّ.

ويكثر ما يُميزُ عنه مفرده بالتاء في الأشياء المخلوقة، دون المصنوعة: كنخل ونخلة، وبطيخ وبطيخة، وحَمام وحمامة، ونعام ونعامة، ويقل في الأشياء المصنوعة: كسفين وسفينة، وطين وطينة(20)، والجموع متعددة: جمع الجمع، والجمع لا مفرد له، والجمع على غير مفردة، ما كان جمعًا وواحدًا، وجمع

المركبات، وجمع الأعلام(21). والجمع قسمان: سالم، وتكسير، وأما جمع التكسير فهو "ما دلَّ على أكثر من اثنين بتغيير صورة مفرده تغييرًا مقدرًا كفُلك، بضمٍ فسكون للمفرد، والجمع، فزنته في المفرد كزنة قُفل، وفي الجمع كزنة أُسد... أو تغييرًا ظاهرًا إما بالشكل فقط؛ كأُسْد بضم فسكون جمع أَسَد بفتحتين(22).

اسم الجنس الإفرادي: وهو ما دلّ على القليل والكثير من جنس واحد بلفظ واحد، وذلك كماء وتراب وزيت وخل، ومنه المصدر كضرب وشرب وقيام وجلوس(23).

(5) جمع التكسير(أ) تعريفه: ما تغيرت فيه صيغة الواحد، إما بزيادة أو نقص أو تبديل أو بزيادة وتبديل، أو بنقص وتبديل(24).

(ب) أوزانه: إن الأصل في الصفات أن تجمع جمعًا سالمًا، وقد تجمع جمع تكسير، وأشهر أوزان جمع التكسير للصفات هي:

1- فُعَال (بضم الفاء وتشديد العين): ويطرد جمعًا لوصف صحيح اللام على فاعل لمذكر، ويدل على كثرة القيام بالفعل، وقد يدل على الحركة، وأشهر دلالة هذا البناء هي التكثير والمبالغة في القيام بالفعل. وأن فُعال قد تلتقي مع فُعلاء في جمع المفرد الواحد، فتقول: ضُعَفاء، وضِعَاف؛ فالأول يختص بالأمور المعنوية وفي الثاني جسدي مادي، لذا نرى هذا الجمع، مثل: رياح، وعتاق إلى الاسمية أقرب، وعليها أدل(25).

2- فَعَلة (بفتح الفاء والعين): ويطرد في وصف لمذكر عاقل على فاعل صحيح اللام.

3- فُعّل (بضم الفاء وتشديد العين): ويطرد جمعًا لوصف على فاعل صحيح اللام، ويدل على الحركة وتكثير القيام بالفعل.

4- فواعل: وهو لجمع (فاعلة) صفة أو اسمًا، نحو: ضوارب وفواطم، وهذا الوزن (فاعلة) وصفًا تجمع أيضًا على (فُعّل) ولكن الفرق بينهما أن فُعّلًا فيه عنصر الحركة، أمّا هذا الوزن فأقرب إلى الاسمية والدلالة على الثبوت كما في عوارض وذوابل الواردتين في القصيدة.

5- فُعُلان: وهو من جمع الأسماء لا الصفات.

6- الجمع على وزن المصدر: قد يؤتى بالجمع على وزن مصدر فعله كالحضور والقيام ويكون للدلالة على المعنى الحقيقي للفعل، وإنما جيْء بالجمع على وزن مصدره للإشارة إلى هذا الأمر.

7- فعلى وفعالى: وهو جمع لما دل على آفة من هلاك أو نقص من فعيل بمعنى مفعول.

8- فُعَلاء وفِعال: ويطرد فعلاء جمعًا لفعيل وصف ذكر عاقل بمعنى فاعل أو مُفعل أو مُفاعل.

9- فعائل: هو جمع لكل رباعيّ مؤنث بمدة قبل آخره مختومًا بالتاء أو مجردًا منها(26).

(ج) دلالة جمع التكسير: جاء في شرح الرضي على الشافية: اعلم أن الأصل في الصفات أن لا تُكسّر لمشابهتها الأفعال وعملها عملها فيلحق للجمع بأواخرها ما يلحق بأواخر الفعل وهو الواو والنون فيتبعه الألف والتاء لأنه فرعه... ثم أنهم مع هذا كلّه كسّروا بعض الصفات لكونها أسماء كالجوامد وإن شابهت الفعل(27). مما يؤكد أن جمع الصفات جمعًا سالمًا يدل على إرادة الحدث. وجمعها جمع تكسير يُبْعدها عن ذلك ويقرّبها إلى الاسمية من ذلك قوله تعالى: **(وَمَا أَنتُمْ لَهُ بِخَازِنِينَ)**(28)، لأنه أراد الحدث وتفيد الفعلية، وعند إرادة المعنى جاء قوله تعالى: **(وَقَالَ الَّذِينَ فِي النَّارِ لِخَزَنَةِ جَهَنَّمَ)**(29)، خزنة لا تدلّ على الفعل وإنما تدل على الاسم إذ هو اسم لصنف من الملائكة الموكَّلين بالنار(30).

ويرى الباحث أن دلالة أوزان فَعَلة وفُعَلة: كلاهما قياسيٌّ في كل وصف على وزن فاعل لمذكر عاقل، لكن يشترط في الأول أن يكون صحيحَ اللام، مثل: كتبه، أمّا الثاني فمعتل اللام رامٍ رماة، داعٍ دعاة. حدث فيها إعلال فأصلها رُمَيَة ودُعَوَة تحركت الياء والواو وفتح ما قبلهما فقلبتا ألفًا، وهذا الجمع يدلّ على الصنف المعيَن من العقلاء، وليس فيه معنى الحدث كما في جمع واشٍ وُشَاة على وزن فُعَلة.

(د) القلة والكثرة في الجموع: قسَّم النحاةُ الجموعَ إلى جموعٍ تدلُّ على القِلّة، والكثرة في العدد، وقد تكون القلّة التي تدلُّ عليها الجموع الخاصة بها قلّةً نسبيةً "لا حقيقيةً، بمعنى أنه إذا قيس المعدود بمقابله كان قليلًا فيستعمل للأكثر جمع الكثرة، ولما هو دونه في الكثرة جمع القلة، وإن كان كثيرًا في ذاته"(31).

واختلفوا في العدد الذي تدل عليه القلة، والعدد في الكثرة، فذهب جمهورهم إلى أن القلة تكون من الثلاثة إلى العشرة، وذهب بعضهم إلى أن العشرة غير داخلة في القلة، يعني أن التسعة هو أقصى ما يدلُّ عليه جمع القلة(32) .

وكلام سيبويه(ت180ه) إمامُ النحاة يدلُّ على أن القلة محصورة بين الثلاثة والعشرة، قال: "وإنما صارت التاء والواو والنون لتثليث أدنى العدد إلى تعشيره"(33).

أما جمع الكثرة فيبدأ من أحد عشر إلى ما لا نهاية وهذا رأي الجمهور، أما على الرأي الثاني فإن جمع الكثرة يبدأ من العشرة إلى ما لا نهاية(34)، وعلى هذا فهما مختلفان مبدأً ونهاية.

وقال الخضريّ(ت 1287ه) معلقًا على قول ابن عقيل: "بقوله: "على ما فوق العشرة"،فهما مختلفان بَدْءًا وانتهاءً. من الممكن أن نذهب إلى أن "إِطْبَاقَ النُّحَاةِ مَبْنِيٌّ عَلَى اللُّغَةِ، وَتَفْسِيرَ الدَّرَاهِمِ بِثَلَاثَةٍ مَبْنِيٌّ عَلَى الْعُرْفِ، وَالْعُرْفُ مُقَدَّمٌ عَلَى اللُّغَةِ، وَهَذَا الْجَوَابُ عَلَى تَسْلِيمِ إِطْبَاقِ النُّحَاةِ عَلَى مَا ذُكِرَ، وَلَكَ مَنْعُهُ بِمَا تَقَدَّمَ مِنْ أَنَّ الْجَمْعَيْنِ مُتَّفِقَانِ فِي الْمَبْدَأِ مُخْتَلِفَانِ فِي الْمُنْتَهَى"(35). وأجاب الخضري عن ذلك بأن الدراهم "ليس لمفرده جمعُ قلةٍ" (36)، والمفرد إذا لم يكن له إلا جمع واحد سواء كان جمع قلةٍ، أو جمع كثرةٍ، فهذا الجمع يستعمل حقيقة في القلة، والكثرة، والدراهم كذلك؛ لأنه ليس له جمع قلة كما ذكر الخضري، والله أعلم.

وذكروا من الجموع التي تدل على القلة الجمع السالم بنوعيه، فذهب أغلب النحاة إلى أنه يدل على القلة حقيقة، وقد يستعمل للدلالة على الكثرة، لكن استعماله فيها مجاز(37). وهذا ما ذكره سيبويه بقوله: "وإنما صارت التاء والواو والنون من تثليث أدنى العدد إلى تعشيره وهو الواحد، كما صارت الألف والنون للتثنية ومثناه أقل من مثلثه، ألا ترى أن جرَّ التاء ونصبها سواءٌ، وجرّ الاثنين والثلاثة الذين هم على حدِّ التثنية، ونصبهم سواء فهذا يقرب أن التاء والواو والنون لأدنى العدد؛ لأنه وافق المثنى"(38).

وقال ابن يعيش(ت643ه) عن الواو في جمع المذكر السالم: "وهذه الواو حرف الإعراب كما كانت الألف في التثنية كذلك، وهي علامة الرفع والجمع والقلة، فإنه لا يجمع على هذا الجمع إلا ما كان من الثلاثة إلى العشرة، فهو من أبنية القلة، فإن أطلق بإزاء الكثير فتجوز، والحقيقة ما ذكرناه"(39).

وعلَّل ابن يعيش سبب دلالة الجمع المذكر السالم على القلة بقوله: "وإنما كان كذلك؛ لأن هذا الضرب من الجمع على منهاج التثنية فكان مثله في القلة، وليس كل الأسماء يجمع هذا الجمع"(40). ولأنها تدل على العدد القليل عابوا على حسان قوله مفتخرًا:(41).

لنا الجَفَنَاتُ الغُرُّ يَلْمَعْنَ بالضُّحى وأسيافُنا يَقْطُرْنَ مِن نَجْدةٍ دَمَا (الطويل)

"وقد كان ينبغي أن يقول: لنا الجفان البيض؛ لأن الغرة بياض يسير، وكان حقّه أن يستعمل السيوف موضع الأسياف، وهذا وإن كان الظاهر ما ذكروه إلا أن العرب قد تستعمل اللفظ الموضوع للقليل في موضع الكثير"(42).

وذهب ابن خروف (ت610ه) إلى أن جمعَي السلامة مشتركان في الدلالة على القلة والكثرة، فقد نقل ابن الحاجب(646ه) عن ابن خروف هذا الرأي، وعلّق عليه الرضيّ(ت688هـ) بأن جمعَي التصحيح لمطلق الجمع، فهما صالحان للقلة والكثرة، وحُجّة ابن خروف أنهما يستعملان في الدلالة على القليل والكثير، والأصل في الاستعمال هو الحقيقة، فعلى هذا؛ فإن استعمالهما في القليل استعمال حقيقي، وفي الكثير استعمال حقيقي أيضًا، وعليه فإنهما من باب الاشتراك، والله أعلم(43).

وقال الرضيّ: "وقال ابن خروف: جمعا السلامة مشتركان بين القلة والكثرة، والظاهر أنهما لمطلق الجمع من غير نظر إلى القلة والكثرة، فيصلحان لهما"(44). ويرى الرضيّ أنه إن كان للاسم جمعان جمع سلامة وجمع تكسير وزنه من أوزان جموع الكثرة، فجمع السلامة للقلة، والتكسير للكثرة، ولو لم يجئ إلا جمع السلامة فهو مشترك بين القلة والكثرة(45).

فالظاهر: "أن الاسم إن كان له جمع السلامة، وجمع الكثرة، فالسلامة للقلة، فالجفان في جمع الجفنة للكثرة، والجفنات للقلة، ولو لم يجئ إلا جمع السلامة فمشترك بين الأمرين"(46).

وقال سيبويه: "وقد يجمعون بالتاء وهم يريدون الكثير، كقول حسان بن ثابت في بيته السابق، فلم يرد أدنى العدد"(47).

وذكر الدكتور فاضل السامرّائي أن دلالة جموع السلامة على القلة، كما ذكر الجمهور ليس على إطلاقه؛ لأنه إن كان مفرد الجمع السالم جامدًا فهو للقلة، أما في الصفات فليس على إطلاقه، قائلًا: "ذكرنا أن الأصل في الجمع السالم أنه يفيد القلة غير أن هذا القول ليس على إطلاقه، وإنما يحتاج إلى تفصيلٍ، فإن هذا الجمع يدلُّ على القلة في الجوامد، وأما في الصفات فإن دلالته على القلة ليست مطردةً، بل نستطيع أن نقول: إن الأصل فيه عدم دلالته على القلة، وإنما الأصل فيه أن يدلَّ على الحدث، فجمع الصفات جمعًا سالمًا يقربها من الفعلية، وتكسيرها يبعدها من الفعلية إلى الاسمية"(48).

أشهر أبنية جموع التكسير الدالة على القلة أربعة أوزان، مجموعة في بيت الألفية في قوله:

أفعلة أفعُل ثم فِعلة ثمت أفعال جموع قلة(49).

فأبنية القلة (أفعلَة) نحو: أرغفة، و(أفعُل) نحو: أكلُب، و(فِعْلَة) نحو: فِتْيَة، و(أفعال) نحو: أفراخ.

قال الزمخشري(ت 538ه) عن الجمع: "وينقسم إلى جمع قلة وجمع كثرة، فجمع القلة العشرة فما دونها، وأمثلته أفعل أفعال وأَفْعِلَةَ فِعْلَة، كأفلس وأثواب وأجربة وغلمة، ومنه ما جمع بالواو والنون، والألف والتاء، وما عدا ذلك جموع كثرة"(50).

والدليل على أن هذه الأبنية الأربعة للقلة، أننا نصغرها بلفظها، على العكس من جموع الكثرة؛ إذ يجب فيها أن نرجعها إلى واحدها فنصغره، وأننا نفسر بها العدد القليل من الثلاثة إلى العشرة.

قال سيبويه: "اعلم أن كل بناء كان لأدنى العدد، فإنك تحقر ذلك البناء لا تجاوزه إلى غيره من قبل أنك إنما تريد تقليل الجمع، ولا يكون ذلك البناء إلا لأدنى العدد، فلما كان ذلك لم تجاوزه"(51).

وذكر النحاة أن المعتبر، في جمع القلة هو إذا كان الجمع نكرة، أما إذا كان معرفة فهو يكون للقليل، والكثير.

قال الحملاوي(ت1351ه): "وإنما تعتبر القلّة في نكرات الجموع، أما معارفها بـ (أل)، أو بالإضافة فصالحة للقلة والكثرة باعتبار الجنس، والاستغراق، وقد ينوب أحدهما عن الآخر وضعًا، بأن تضع العرب أحد البناءين صالحًا للقلة والكثرة، ويستغنون به عن وضع الآخر، فيستعمل مكانه بالاشتراك المعنويّ لا مجازًا، ويسمى ذلك بالنيابة وضعًا كأَرْجُل، بفتح فسكون فضم، في جمع رِجل، بكسرٍ فسكون، وكرجال بكسرٍ ففتح، في جمع رجُل بفتح فضم؛ إذ لم يضعوا بناء كثرة للأول، ولا قلّةٍ للثاني، فإنّ وُضع بناءان للفظٍ واحد، كأفلس، وفلوس، في جمع فلس بفتح فسكون، وأثوب، وثياب، في جمع ثوب، فاستعمال أحدهما مكان الآخر يكون مجازًا، كإطلاق أفلس على أحد عشر، وفلوس على ثلاثة، ويسمى بالنيابة استعمالًا"(52)، لا يجوز أن نجمع الجمع الذي على وزن: مَفَاعل أو مَفَاعيل أو فَعَلَة أو فُعَلَ؛ إذ لا شبيه لها في الآحاد (53).

(6) الفائدة من الجمع والغرض منه: هو الإيجاز والاختصار؛ إذ إن التعبير باسمٍ واحد أخف من التعبير بأسماء متعددة؛ فربما تعذر إحصاء آحادها جميعها، وعطف أحدها على الآخر لكثرة عددها، أو لكون المتكلم راغبًا في إيصال المعنى إلى السامع بوقتٍ أسرع مما لو عدَّ هذه الآحاد وعطفها، وصولا إلى أبلغ تعبير(54).

المبحث الثاني- الجانب التطبيقي: الجموع في بردة المديح لكَعْب بن زهير بن أبي سُلْمَى المُزَني(من البحر البسيط)، وقد اعتمدتُ في دراستي على ديوان كعب بن زهير الذي حققه وشرحه وقدم له الأستاذ/ علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، 1417هـ-1997م، قصيدة بانت سعاد في مدح الرسول- صلى الله عليه وسلم- الصفحات (60-67)، والمقصود برقم البيت في القصيدة.

التعريف بالشاعر: كَعْبُ بن زهير بن أبي سُلْمَى المُزَني شاعر مخضرم (عاش في العصرين: الجاهلي والإسلامي) كان فحلاً مُجيدًا. وكان أخوه بجيرُ بن زهير، قد أسلم، وشهد مع النبيّ -صلى الله عليه وسلم- فتح مكة، وحُنَينًا. فأرسل إليه كعب أبياتًا ينهاه عن الإسلام، وذَكَرَه للنبيّ – صلى الله عليه وسلم- فأوعده، فأرسل بجيرٌ إليه "ويلك!إنَّ النبيَّ أوعدك"، وقد أوعد رجالًا بمكَّة فقتلهم، وهو واللهِ قاتلك أو تأتيه فَتُسْلِم". فاستطير، ولفظته الأرض(55). عن يحيى بن سعيد الأنصاري، عن سعيد بن المُسَيَّب قال: قَدِمَ كعب متنكّراً حين بَلغهُ، فأتى أبا بكر. فلما صَلّى الصُّبْحَ أتى به وهو مُتلثِّمُ بعمامته. فقال: يا رَسُول الله! رَجُلٌ يبايعك على الإسلام. وبَسَطَ يَدَهُ، وحَسَر عن وجهه وقال: بأبي وأمِّي يا رسول الله. هذا مكانُ العائذ بك. أنا كعب بن زهير... فأمَّنه رسُول الله- صلى الله عليه وسلم- فأنشد مِدْحَتَهُ التي يقول فيها:

بـانَتْ سُـعادُ فَـقَلْبي اليَوْمَ مَتْبولُ* * مُـتَـيَّمٌ إثْـرَها لـم يُـفَدْ مَـكْبولُ

فكساه النبيُّ – صلى الله عليه وسلم- بُرْدَةً اشتراها معاوية من آل كعب بن زهير بمالٍ كثير، فهي البردة التي يَلْبَسُها الخلفاءُ في العيدين(56).

أنواع الجموع في بردة كعب:

أولاً- جمع الكثرة: في البيت الرابع ورد في كلمة: عَوارِضَ، وزنها: فواعل، عوارض: من قضايا الياء وبقائها في وزن (مفاعل) أو شبهه. وفي البيت السادس ورد في ثلاث كلمات: الأولى: الرِّياحُ، وزنها: فِعَال، والثانية: بِيضٌ، وزنها: فُعْل، والثالثة: يَعالِيلُ، وزنها: فعاليل. وفي البيت العاشر ورد في كلمة: الـغَرابِيلُ، وزنها: فعاليل. وفي البيت الحادي عشر وردت في ثلاث كلمات: الأولى والثانية مَـواعيدُ مكررة (مرتين)، وزنها: مفاعيل، مواعيد: إثبات الياء، والثالثة: الأبـاطيلُ، وزنها: أفاعيل. وفي البيت الثالث عشر ورد في كلمة: الأمـانِـيَّ، وزنها: أفاعيل. وفي البيت الرابع عشر ورد في كلمتين: الأولى: الـعِتاقُ، وزنها: فِعال، والثانية: الـمَراسِيلُ، وزنها: مفاعيل. وفي البيت السابع عشر ورد في كلمتين: الأولى الـغُيوبَ، وزنها: فُعول، والثانية: الـحُزَّانُ، وزنها: فُعْلان. وفي البيت الثامن عشر ورد في كلمة: بَناتِ، وزنها: فَعَلات. وفي البيت الثاني والعشرين ورد في كلمتين: الأولى: الـقُرادُ، وزنها: فُعال، والثانية: زَهـالِيلُ، وزنها: مفاعيل.

وفي البيت الخامس والعشرين ورد في كلمة: الأحاليلُ، وزنها: أفاعيل. وفي البيت السابع والعشرين ورد في كلمتين: الأولى: يَسَراتٍ، وزنها: فَعَلات، والثانية: ذَوابِـلٌ، وزنها: فواعل. وفي البيت الثامن والعشرين ورد في أربع كلمات: الأولى: سُمْرُ، وزنها: فُعْل، والثانية: الحَصَى، وزنها: الفَعَل، والثالثة: رُؤوسَ، وزنها: فُعول، والرابعة: الأُكْمِ، وزنها: الفُعْل. وفي البيت الثلاثين ورد في كلمتين: الأولى: القور، وزنها: فُعْل، والثانية: الـعَساقيلُ، وزنها: فَعْاليل. وفي البيت الثاني والثلاثين ورد في أربع كلمات: الأولى: الجَنادِبِ، وزنها: فَعَالِل، والثانية: **وُرْقِ**، وزنها: فُعْل، والرابعة: **الحَصَى**، وزنها: الفَعَل. وفي البيت الثالث والثلاثين ورد في كلمتين: الأولى: نُـكْدٌ، وزنها: فُعْل، والثانية: مَـثاكِيلُ، وزنها: مفاعيل. وفي البيت الخامس والثلاثين ورد في كلمتين: الأولى: تَراقي، وزنها: تفاعِل، والثانية: رَعـابيلُ، وزنها: فعاليل. وفي البيت الثاني والأربعين ورد في كلمتين: الأولى: الـوُشاة، وزنها: فُعَلة، والثانية: الأقاويلُ، وزنها: أفاعيل. وفي البيت السابع والأربعين ورد في كلمتين: الأولى: الأُسْد، وزنها: فُعْل، والثانية: ضِرَاءِ، وزنها: فِعال. وفي البيت الثامن والأربعين ورد في كلمة: خَراديلُ، وزنها: فعاليل. وفي البيت الخمسين ورد في كلمتين: الأولى: حَميرُ، وزنها: فعيل، والثانية: الأراجِـيلُ، وزنها: أفاعيل. وفي البيت الحادي والخمسين ورد في كلمة: الـدَّرْسانِ، وزنها: فعلان. وفي البيت الثاني والخمسين ورد في كلمة: سُـيوفِ، وزنها: فُعول. وفي البيت الرابع والخمسين ورد في ثلاث كلمات: الأولى: كُشُفٌ، وزنها: فُعُل، والثانية: مِـيلٌ، وزنها: فُعْل مثل بيض فُعل حدث فيها إعلال، والثالثة: مَـعازيلُ، وزنها: مفاعيل. وفي البيت الخامس والخمسين ورد في ثلاث كلمات: الأولى: الـعَرانِينِ، وزنها: فَعَالين، والثانية: شُـمُّ، وزنها: فُعْل، والثالثة: سَرابيلُ، وزنها: فعاليل. وفي البيت السادس والخمسين ورد في ثلاث كلمات: الأولى: بِـيضٌ، وزنها: فُعْل، والثانية: سَـوَابِغُ، والثالثة: حَلَقٌ، وزنها: فَعَل. وفي البيت السابع والخمسين ورد في كلمتين: الأولى: رِمـاحُ، وزنها: فِعَال، والثانية: مَـجازِيع، وزنها: مفاعيل. وفي البيت الثامن والخمسين وردت في أربع كلمات: الأولى: الجِمالِ، وزنها: فِعال، والثانية: الزُّهْرِ، وزنها: فُعْل، والثالثة: الـسُّودُ، وزنها: فُعْل، والرابعة: التَّنابِيلُ، وزنها: تفاعيل. وفي البيت التاسع والخمسين ورد في كلمتين: الأولى: نُحورِ، وزنها: فُعول، والثانية: حِياضِ، وزنها: فِعَال.

ثانيًا- اسم الجمع الجنسي والإفرادي: في البيت الرابع ورد في كلمة: الرَّاح، وزنها: فِعْل. وفي البيت السادس ورد في كلمة: القَذَى، وزنها: فَعَل. وفي البيت الثامن ورد في كلمة: دَمِ، وزنها: فَعَ. وفي البيت العاشر ورد في كلمة: ماءَ، وزنها: فَعَل. وفي البيت الثالث والعشرين ورد في كلمة: الزُّور، وزنها: فُعْل. وفي البيت الخامس والعشرين ورد في كلمة: النَّخْلِ، وزنها: فَعْل. وفي البيت التاسع والعشرين ورد في كلمة: النارِ، وزنها: فَعَل. وفي البيت الثاني والثلاثين ورد في كلمة: الْقوْمِ، وزنها: فَعْل. وفي البيت الثامن والأربعين ورد في كلمتين: الأولى: لَـحْمٌ، وزنها: فَعْل، والثانية: الـقَوْمِ، وزنها: فَعْل. وفي البيت الخمسين ورد في كلمة: الْوَحْشِ، وزنها: فَعْل. وفي البيت الثالث والخمسين ورد في كلمة: عُصْبةٍ، وزنها: فُعْلة.

وفي البيت السابع والخمسين ورد في كلمة: قَـوْمًا، وزنها: فَعْل.
ثالثًا- جمع القلة: في البيت التاسع ورد في كلمة: أثْـوابِها، وزنها: أفعال. وفي البيت الثالث عشر ورد في كلمة: الأحْـلامَ، وزنها: أفعال. وفي البيت السادس عشر ورد في كلمة: أعْلامِ، وزنها: أفعال. وفي البيت الثاني والعشرين ورد في كلمة: أقْرابٌ، وزنها: فعال. وفي البيت الثاني والأربعين ورد في كلمة: أقاويلُ، وزنها: أفاعيل، هذا جمع الجمع. وفي البيت الرابع والخمسين ورد في كلمة: أنْكاسٌ، وزنها: أفعال. وفي البيت الخامس والخمسين ورد في كلمة: أبْطالٌ، وزنها: أفعال.
رابعاً- جمع المؤنث السالم: في البيت الرابع عشر ورد في كلمة: النَّجيباتُ، وزنها: فعيلات. وفي البيت السابع والعشرين ورد في كلمة: يَسَراتٍ، وزنها: فعلات. وفي البيت الثامن والعشرين ورد في كلمة: العَجاياتِ، وزنها: فعالات. وفي البيت الخامس والأربعين ورد في كلمة: فعالات، وزنها: فعلات.
خامساً- جمع المذكر السالم: ورد في البيت الرابع والثلاثين مرة واحدة في كلمة: النَّاعونَ، وزنها: فاعون.

عدد الجموع في قصيدة بانت سعاد لكعب بن زهير يمدح الرسول – صلى الله عليه وسلم-(83) مرة.

الرقم	نوع الجمع	العدد	النسبة المئوية
1	جمع الكثرة	58	%69.879
2	اسم الجمع الجنسي والإفرادي	13	%15.662
3	جمع القلة	7	%8.433
4	جمع المؤنث السالم	4	%40819
5	جمع المذكر السالم	1	%10204

نلاحظ ندرة واضحة لجمعَي التصحيح المذكر والمؤنث، كذلك جمع القلة، فما ورد من جمع المذكر السالم بناء واحد، ومن المؤنث السالم أربعة أبنية، وهي مُدرجة مع القلة عند العلماء، وكذلك ما ورد من جموع القلة سبعة أبنية، أما جمهرة الأبنية فجاءت على الكثرة، تليها بقية أسماء الجموع، وهذا يمكن تفسيره بما كان يعانيه الشاعر كعب بن زهير من ألوان العذاب التي يقاسيها عندما أهدر الرسولُ –صلى الله عليه وسلم- دمَه، وهو ينتظر الموت في كل لحظة، كما نلحظ سيطرة جموع الكثرة على اللسان العربي في ذلك الزمن المُوغل في الفصاحة والبيان، حيث يعزز هذا كثرتها في كتب العلماء، مقابلة بما للقلة من أبنية لا تزيد عن أربعة أوزان، فكثرة جموع الكثرة ربما تتناسب مع ما في صدر كعب بن زهير من أحزان
وخوف ورجاء أن لا يقبل الرسول- صلى الله عليه وسلم- توبته واعتذاره.

الخـــــاتمة

توصل البحث الموسوم بـ "الجموع في بردة المديح لكعب بن زهير- دراسة نحوية صرفية دلالية" إلى النتائج الآتية:
1- جمع القلة محدد عند جمهور النحاة من ثلاثة إلى عشرة، وجمع الكثرة حدَّده النحاة من أحد عشر إلى ما لا نهاية، هذا عند الجمهور.
2- جمعا السلامة من جموع القلة عند جمهور النحاة، أما جمع القلة في جمع التكسير فهو محدد بأربعة أوزانٍ فقط، هي: (أفعُل، وأفْعَال، وأَفْعِلَة، وفِعْلَة)، وغيرها من جموع الكثرة.
3- القلة، والكثرة المرادة بهما هنا القلة العددية، والكثرة العددية.

4- قد تكون القلة التي تدلُّ عليها الجموع الخاصة بها قلةً نسبيةً، إن كان للاسم جمعان جمع السلامة وجمع الكثرة في التكسير، فجمع السلامة للقلة، والتكسير للكثرة، ولو لم يجئ إلا جمع السلامة فهو مشترك بين القلة والكثرة، وكذلك إن وجد للاسم جمعًا تكسير أحدهما قلة، والآخر كثرة فيستعملان على حقيقتهما، أما إن وجد للاسم جمع تكسير واحد فهو يستعمل حقيقة في القلة، والكثرة، والله أعلم.

5- جمع القلة لا يستعمل إلَّا إذا أريد بيان العدد القليل، فلا يستعمل إذا أريد بيان الجمع، أو الجنس؛ لأنه ليس أصلًا في الجمع؛ لأنه لا يذكر إلا حيث يراد بيان القلة، ولا يستعمل لمجرد الجمعية، والجنسية كما يستعمل له جمع الكثرة.

6- ذكر النحاة أن هذه الجموع تتعاور فيما بينها، فقد يستعمل جمع قلة في موضع جمع الكثرة، وبالعكس، وهذا الاستعمال مجازي، والعلاقة بينهما اشتراكهما في الدلالة على الجمع.

7- ذكر بعضهم أن المعتبر في دلالة الجموع على القلة، أو الكثرة، إذا كانت منكَّرةً، أما إذا دخلتها (أل) الاستغراقية، أو الجنسية فهي متساوية في الدلالة على القلة، والكثرة.

8- موضوعات الجموع المختلفة، كانت معروفة لدى النحاة والصرفيين منذ العصور الأولى.

9- وزن فعيل قد يأتي الجمع على وزن المصدر، ووزن فُعُول يستعمل هذا الوزن الآتي على وزن المصدر للدلالة على المعنى الحقيقي للمصدر(الحدث) وهو ملازم للدلالة على الاسمية بعيدًا عن دلالة الفعل التي لا تتأتّى إلا بصيغتي الجمع السالمَين، ونجد ذلك في (العيوب، رؤوس).

هوامش البحث:

(1) فاضل السامرائي، معاني الأبنية في العربية: طبع في جامعة الكويت، الطبعة الأولى،1981م، وساعدت جامعة بغداد على نشره، ص129.

(2) سورة النحل، الآية: 8.

(3) سورة المدثر، الآيتان: 50-51.

(4) معاني الأبنية في العربية: 130-135 "بتصرف"

(5) سورة التحريم، الآية: 4.

(6) سورة الحج، الآية: 19.

(7) سورة الأنبياء، الآية: 78.

(8) سورة ص، الآيتان: 21-22.

(9) ابن منظور، لسان العرب: تحقيق: عبد الله الكبير وآخرين، ج678/1(مادة جمع)، دار المعارف، مصر.

(10) الزَّبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس: تحقيق: عبد العليم الطحاوي، ج451/20، وزارة الإعلام الكويتية، 1984م.

(11) إبراهيم أنيس، وآخرين، المعجم الوسيط: الطبعة الثانية، 134/1.

(12) الحملاوي، شذا العرف في فن الصرف: ضبطه وعلق عليه: علاء الدين عطية، الطبعة السابعة، مكتبة ابن عطية، 2007م، ص 174.

(13) سورة المؤمنون، الآية: 9.

(14) مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية: دار الحديث، القاهرة، 2005م، ص 191.

(15) الحملاوي، شذا العرف في فن الصرف: ص 176.

(16) الحملاوي، شذا العرف في فن الصرف: 178، وينظر: د.خديجة الحديثي، أبنية الصرف في كتاب سيبويه: بغداد، الطبعة الأولى، 1965، ص 292.

(17) مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية: ص 194.

(18) عباس حسن، النحو الوافي: ، دار المعارف، مصر، الطبعة الرابعة، ج680/4.
(19) عباس حسن، النحو الوافي: ج681/4-682.
(20) مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية: ص 282.
(21) مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية: ص 230.
(22) الحملاوي، شذا العرف في فن الصرف: ص 188-189.
(23) ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي، بيروت- لبنان، الطبعة السادسة، 1980م، ج11/1.
(24) ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ج254/3.
(25) فاضل السامرائي، معاني الأبنية: ص148.

(26) معاني الأبنية: 148-170، وبقية أوزان جمع التكسير في أوضح المسالك: ج254/3-270.
(27) رضيّ الدين الإستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب في الصرف: تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد وجماعة، مطبعة حجازي بالقاهرة، ج116/2.
(28) سورة الحجر، الآية: 22.
(29) سورة غافر، الآية: 49.
(30) معاني الأبنية العربية: ص 146.
(31) معاني الأبنية العربية: ص142.
(32) ابن الناظم، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك: تحقيق: د.عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، دار الجيل، بيروت، ص 768.
(33) سيبويه، الكتاب: تحقيق: عبد السلام محمد هارون، الطبعة الأولى، دار الجيل، بيروت، 1991، ج 492/3.
(34) شرح ابن الناظم: ص 768.
(35) حاشية العطار على جمع الجوامع: ج17/2، ولم يرتضِ القرافي هذا الجواب، وذكر لبطلانه عدة وجوه، ينظر: العقد المنظوم في الخصوص والعموم: ج73/2.
(36) حاشية الخضري على شرح ابن عقيل: ج351/2.
(37) شرح المفصل: ج3/5.
(38) سيبويه، الكتاب: ج492/3+610.
(39) شرح المفصل: ج 3/5.
(40) شرح المفصل: ج 3/5.
(41) شرح ديوان حسان بن ثابت الأنصاري: وضعه وضبطه وصححه: عبد الرحمن البرقوقي، المطبعة الرحمانية- مصر، 1929، ص 371.
(42) شرح المفصل: ج 11/5.
(43) البحر المحيط في أصول الفقه: ج91/3.
(44) شرح الرضي على الكافية: ج191/2، وينظر: عبد المنعم سيد عبد العال، جموع التصحيح والتكسير في اللغة العربية: مكتبة الخانجي، القاهرة، 1977، ص: 8-9.
(45) شرح الرضي على الكافية: ج/2 191.
(46) السيد الشريف الجرجاني، حاشية على شرح الرضي على الكافية: دار الكتب العلمية، بيروت، مطبوع مع شرح الرضي على الكافية، ج191/2.
(47) سيبويه، الكتاب: 578/3.
(48) معاني الأبنية في العربية: 144.
(49) ابن عقيل، عبد الله بهاء الدين، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، 1998، مطبوع مع حاشية الخضري: ج4/ 114.
(50) الزمخشري، جار الله محمود بن عمر، المفصل في صنعة الإعراب: عالم الكتب، بيروت، مطبوع مع شرح المفصل، لابن يعيش: ج9/5.

(51) الكتاب، سيبويه: ج489/3.
(52) الحملاوي، شذا العرف في فن الصرف: ص 190.
(53) عباس حسن، النحو الوافي: ج 675/4.
(54) ابن يعيش، شرح المفصل: عالم الكتب، ج 2/5، وأبنية الصرف في كتاب سيبويه: 292.
(55) الجمحي، محمد بن سلّام، طبقات فحول الشعراء. قرأه وشرحه: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة 1974، ص99.
(56) طبقات فحول الشعراء: ص103، وابن قتيبة الدِّيْنَوري: الشعر والشعراء: دار الثقافة بيروت، ص89.